هل يمكن أن يكون (بنك الجنوب) بديلاً لدول العالم الثالث؟

اختلال المعادلة في علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين

قد يكون من الصحيح القول ان بدايات علاقة العراق العملية بالمنظمات الاقتصادية العالمية ، كالبنك والصندوق الدوليين وبنك التسويات الدولية ومنظمة التجارة العالمية ونادي باريس تعود الى ايام حكم بريمر ، عندما طرح مشروعه الاقتصادي للعراق ، منطلقاً فيه من الايديولوجية الراسمالية وشروط تلك المنظمات ، رغم ان بعض تأثيراتها قد ظهرت في سنوات ما قبل ٢٠٠٣ من خلال قرارات مجلس الامن وبعض الضغوطات الدولية الاخرى.

كما يمكن القول ان العلاقة التي ربطت العراق بتلك المؤسسات لم تكن علاقة قائمة على التكافؤ ، فالعراق كان خارجاً للتو من ثلاثة حروب وعقوبات اقتصادية تواصلت للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣ ، باقتصاد منهك وديون وتعويضات كبيرة وتخلف تكنولوجي ، فيما تعتمد المؤسسات المذكورة على دعم الامم المتحدة والدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وقدراتها المالية الكبيرة ، وامكاناتها المادية والدبلوماسية في التفاوض والضغط واستغلال اوضاع الطرف المقابل نتاج خبرتها المتراكمة لحوالي ستين عاماً مع الدول النامية.

كتابة: عبد الرحمن عناد

البداية والدور

شكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد المؤتمر المالي والنقدي العالمي المنعقد في (بريتون وودز) في واشنطن عام ١٩٤٥، لمواجهة ما خلفته اعوام الثلاثينيات وما تلاها بعد الحرب العالمية الثانية والازمات الاقتصادية التي سبقتها، حيث اجتمع ممثلو (٤٤) دولة اعضاء في هيئة الامم المتحدة ومن بينها العراق واقروا بعدها الاتفاقية التي سميت باسم المكان الذي عقدت فيه وكانت حصة كل دولة تدفع بنسبة ٢٥٪ ذهباً و٧٥٪ بالعملة الوطنية، ولكل بلد (٢٥٠) صوتاً يضاف اليها صوت واحد عن كل جزء من حصته يعادل (١٠٠) الف دولار وينتمي العراق في كل من الصندوق والبنك والمجموعة العربية منها.

وقد علقت عضويته فيها لاكثر من عقدين، واستعاد هذه العضوية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وعاد ليشغل مقعده ضمن مجموعة الاربع والعشرين كمراقب وتمثلت مشاركته في الاجتماعات بالمستويين النيابي والوزاري، ثم نظمت المؤسستان بالتنسيق مع الامم المتحدة مؤتمرات ومنتديات المنح بدءاً من مؤتمر مدريد عام ٢٠٠٣ الذي وضع فيه برنامج (تقييم حاجات العراق لاعادة الاعمار) حتى شرم الشيخ والدوحة وعمان وغيرها والتي زادت من علاقة العراق بهما، واعطتها نوعاً من الخصوصية، وكان للصندوق حضوره البارز في مؤتمر بروكسل عاصمة بلجيكا، لكنه لم يبحث موضوع سداد مبالغ المنح التي تعهدت بها الدول المانحة.

سمعة المشاكل

ولابد من القول ان سمعة البنك والصندوق الدوليين ليست بالحسنة عند عشرات الدول واغلب الباحثين الاقتصاديين لان الشروط التي يفرضانها تتسبب بخلق المزيد من المشاكل امام تلك الدول ووقوعها في ازمات سياسية ومواجهات بين الحكومات وشعوبها. وهاتان المؤسستان مع منظمة التجارة والاندية المالية هي اهم وسائل العولمة التي دخلت من خلال الاقتصاد الى كافة مجالات الحياة وقد (دخلت الشرق الاوسط من بوابة العراق وتدخل العراق من بوابة اقليم كردستان) كما يقول محمد كريم رئيس هيئة تشجيع الاستثمار في الاقليم، ونذكر هنا اتهام مجموعة الـ(٢٤) التي تضم ابرز الدول النامية لصندوق النقد بالتعاطف مع الدول الغنية وعلى لسان وزير المالية الارجنتيني.

ونظراً لقوة وجود الدولار في ساحة التعاملات والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية للعمل على احتواء الازمة من خلال اعادة جدول ديون هذه الدول ومنحها بعض القروض الميسرة لتتمكن على الاقل من دفع فوائد ديونها والدخول في مفاوضات للاتفاق على برامج جديدة للتثبيت والتكيف الهيكلي، التي كانت من ضمن ضغوطات المؤسستين الدوليتين لادخال نقل ملكية المشاريع العامة للقطاع الخاص واصبحت ضمن بنود خطاب النوايا الذي يوقع مع الدول المعنية ومن بينها العراق.

ويقول د. مهدي الحافظ وزير التخطيط الاسبق ان العراق لم يكن لديه خيار فهو تحت الاحتلال ولسلطة الائتلاف الكلمة الحاسمة وعليه ان يقوم بالاصلاحات الاقتصادية وفقاً للوصفة الجاهزة التي يقدمها صندوق النقد في اطار ما يسمى سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقت في بلدان اخرى وسببت المتاعب، وان هذه الوصفة لم تنظر الى ظروف العراق الخاصة حيث لا يمكن ان تكون الاصلاحات وحدها هي الهدف بل لابد ان تكون جزءاً من ستراتيجية شاملة للتنمية، وان الكلفة الاجتماعية المترتبة على الغاء الدعم يجب ان يحسب لها حساب صحيح وعند رفع اسعار الوقود واجور الكهرباء وتقليص البطاقة التموينية لابد من توفير برامج بديلة هي برامج الحماية الاجتماعية.

ضغوطات وقبول ممتنع

ولم يكن العراق في تعامل الصندوق بعيداً عن هذه التوجهات والطلبات منذ خمس سنوات قبل بعضها ويتأخر في الاخذ بالبعض الاخر لاسباب محلية تتعلق بضغوطات الراي العام الذي لا يتمكن من القبول بها بسهولة وبسرعة خاصة وان الدستور الذي تم اقراره بعد الاستغناء قد اقر في مادته (٢٥) بتكفل الدولة لاصلاح الاقتصاد العراقي، ولم يكن مقبولاً شعبياً بالطبع ان تتم عملية الاصلاح بوسائل وجهات غير محبذة.

يقول د.عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية في لقاء صحفي ان العراق لم يكن مخيراً في التعاطي مع الدول الدائنة او صندوق النقد الدولي وبعد ان كنا امام عقوبات اقتصادية اصبحنا امام دائنين مما قد يؤدي لحجز أي بيع للنفط وان خيارات التعامل مع صندوق النقد الدولي ودوره في المساعدة على الغاء الديون جعلته يطالب العراق باطلاعه على خططنا المستقبلية في اصلاح الاقتصاد وتفعيل دور الصندوق والياته.

لتمويل حروب النظام السابق وتقدمت الحكومة العراقية بطلب الى الصندوق للدخول في برنامج للتدبير الاحتياطي يهدف لتنفيذ ستراتيجية الحكومة التي بدأتها عام ٢٠٠٤ لاستكمال الاصلاحات التي بوشر بها بموجب برنامج المساعدات الطارئة وفي نفس العام اتفق مع الصندوق على الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية والتي اعطته الحق في الحصول على تخفيض ديونه بنسبة ٩٠٪-٩٥٪ وقدم هذا التحليل الى نادي باريس باعتباره احد شروط التعامل معه اضافة الى ما قدمه العراق للصندوق من رسائل النوايا التي تتضمن سياساته الاقتصادية وبرامجه الاصلاحية وتلا ذلك عقد اجتماعات عدة، وصادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على برنامج المساعدة الطارئة للعراق والذي يسمح له بالحصول على قرض بمبلغ يعادل (٢٥٪) من حصته من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ حوالي (٤٣٦) مليون دولار لمساعدته في تنشيط اقتصاده ومؤسساته وامكاناته الذاتية المتوفرة.

وعد المراقبون هذه الاتفاقية خطرة اولى باتجاه اندماج العراق في المؤسسات المالية الدولية، كما يقول الباحث الاقتصادي هلال الطعان، واستعادة موقعه في الصندوق كما ساعدته في مفاوضات مع نادي باريس، واعتبر البعض هذه الخطوات والقرارات مؤشراً على تعاون المؤسسات الدولية ورجوعه الى موقعه الدولي.

وبالفعل حصل العراق على القرض الثاني بقيمة (٦٨٥) مليون دولار، كما تمت المطالبة بتقوية علاقات العراق بالبنك الدولي وزيادة دعمه الفني له، وخلال اجتماعات عام ٢٠٠٤ جرى التأكيد ايضاً على استفادة العراق من القروض التي تعهد البنك الدولي بتقديمها اليه ومقدارها (٤,٥) مليار دولار، بعضها كان بشروط ميسرة، ومنها القرض البالغ قيمته (٥٠٠) مليون دولار والذي لم يتضمن اية فوائد عدا عمولات ادارية بسيطة ولفترة امهال قدرها عشرة اعوام، وفترة تسديد مقدارها ثلاثون عاماً.

اكاديمية محذرة منها، فطرحت مؤخراً فكرة المشاركة الاستراتيجية كبديل مقبول، وبادرت وزارة الصناعة والمعادن للاعلان منتصف عام ٢٠٠٥ عن نيتها في خصخصة عدد من مشاريعها الانتاجية بدون تحديد اية تفاصيل او شروط، وكانت قد سبقتها تصريحات عديدة حول الخصخصة الاقتصادية من مسؤولين حكوميين وجهات رسمية، حتى قبل صدور قانون الاستثمار، وبغض النظر عن الجهة الراغبة في الاستثمار ولا عن ضرورة تقديم افضل العطاءات لاحالة المشروع على المستثمر الذي تكون عروضه افضل، ولم يتحدث احد من المسؤولين او التصريحات عن مصير مئات الالاف من العاملين العراقيين في المشاريع الحكومية ولا عن دور منظمات واتحادات القطاع الخاص المحلي وشركاته ومعامله المتوقفة منذ سنوات طويلة.

الشيء الاخر في شروط الصندوق والبنك الدوليين رفع الدعم الذي تقدمه الحكومة منذ عقود عدة واعتاد عليه الشعب ونظمت العوائل ميزانياتها اعتماداً عليه والذي يشمل قطاعات الخدمات كالماء والكهرباء والوقود بانواعه والمواد الغذائية وخاصة البطاقة التموينية وقد سببت هذه الشروط بالذات الكثير من ردود الفعل الشعبية في دول عدة، كما في المظاهرات التي شهدتها مصر خلال حكم السادات بعد ان رفع الدعم عن رغيف الخبز تلبية لشروط الصندوق، واطلق السادات على تلك الانتفاضة الشعبية اسم (ثورة الحرامية) لكنها اجبرته على التراجع عن قراره.

ومثلها ما حدث بالنسبة لرفع الدعم عن الخبز ايضاً في الاردن وتونس ورد الفعل الشعبي القوي في اليمن على رفع الدعم عن المحروقات بل ان هذه الشروط ولدت رداً شعبياً عالمياً عرف في الادبيات السياسية والاقتصادية باسم (انتفاضات صندوق النقد الدولي) ومثلها ما حدث في الارجنتين عام ٢٠٠١ وهايتي عام ٢٠٠٤.

وللاسف فان دولاً عديدة قد اندفعت بحماس ومن دون دراسة نحو الخصخصة واعلنت بيع القطاع العام كما حدث في مصر التي لم تعتمد الدراسات العلمية لمشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وادت الخصخصة فيها الى اضافة ملايين المصريين الى طوابير الفقراء والعاطلين، وبرزت هناك ظاهرة اطفال الشوارع والشحاذين وسكان المقابر، ومقابلها نشأت ظاهرة بروز الاف المليونيرية الجديد الذين اطلق عليهم تسمية (القطط السمان). ومثل هذه الحالة ظهرت في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتوجه روسيا الى السوق الحرة، فازداد عدد مليونيرية هذا التحول الى جانب المافيات المتخصصة في جميع المجالات والارتباط مع الشبكات الدولية المماثلة، وزادت معدلات البطالة وارتفعت الاسعار خاصة للمواد الغذائية والاستهلاكية ومشاكل الخدمات، وانهارت العملة الروسية، ولم تعد للرويل اية قيمة.

الامر الثالث هو ما اسفرت عنه تطبيقات شروط الصندوق في افريقيا وامريكا اللاتينية واعتبرت كارثية بالقياسات المتفق عليها عالمياً، وتعرض المستوى المعيشي لسكان تلك الدول الى ضعف وتدهور واضحين تجسد في عدة امور منها ارتفاع الاسعار بشكل عام وضعف قطاع الخدمات ورفع الحكومات دعمها عن مجالات حياتية اساسية كالتعليم والصحة، وقد دخلت الدول النامية وبالذات في القارات الثلاث امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا دوامة جديدة، حيث استخدمت القروض الممنوحة لها من الصندوق لخدمة الديون وفوائدها.

ما يلاحظ كذلك في مسيرة علاقات دول العالم الثالث والمؤسستين الماليتين، ان تقسيماً يبدو انه كان متفقاً عليه قد ظهر فقد تولت المجموعة الاوربية مسؤولية ادارة الصندوق، فيما تولت الولايات المتحدة مهمة الاشراف على البنك الدولي وشخص الخبراء الدوليون ان كلا المشرفين قد تجاهلا التطورات الاقتصادية لبعض الدول كاليابان والهند والصين ونمور اسيا وغيرهم، ولم يأخذاها بالحسبان في السنوات الاخيرة مما زاد في الاشكالات.

ومما يسجل تاريخياً ان مما اعاق عمليات اعادة الاعمار هو ان الدول المانحة ظلت تصر على المنح والمساعدات المالية من منظورها الخاص وليس من منظور الجهات والمؤسسات العراقية ذات العلاقة ودون الرجوع الى الخبراء والمتخصصين العراقيين من ذوي التجربة والخبرة والاستئناس بارائهم ومقترحاتهم ولذلك حصل تباطؤ في صرف المنح او المساعدات المالية وهدر في مبالغها المعلنة بسبب النفقات العالية التي تدفع لاقامة واجور ومخصصات وتنقلات الوفود المكلفة برعاية مثل هذه النشاطات والنتيجة هي ان البلدان التي تعقد فيها مؤتمرات وفعاليات اعادة اعمار العراق تصبح شريكاً غير مباشر فيما يقدم للعراق من منح ومساعدات مالية.

ولا شك ان من ضمن طلبات الصندوق تحرير المصارف الخاصة العراقية التي تمت الموافقة على انشاء بعضها خلال تسعينيات القرن الماضي وزاد عددها في السنوات الاربع الماضية الى اكثر من عشرين وتخفيف سيطرة البنك المركزي والسياسة المالية عليها. وما يلفت النظر هو صيغة التعامل الجديدة التي تم طرحها مؤخراً من قبل وزارة المالية والبنك المركزي تجاه المصارف الخاصة في الندوة التي عقدتها وزارة المالية في الايام الاخيرة، واعلن خلالها وزير المالية باقر جبر الزبيدي عن قرار السماح للمصارف الاهلية بفتح حسابات للمتقاعدين بعد ان لمست وزارته حاجة هؤلاء عند سفرهم الى دول لا توجد فيها فروع لمصرف الرافدين الحكومي ويجب ان تتساوى مصارف القطاع الخاص مع مصارف الدولة وان يكون لها دور متكافيء ولا نقبل ان تكون هناك خصوصية للمصرف الحكومي على حساب المصرف الاهلي ويجب ان لا توضع شروط على المصارف الاهلية اذ انها كانت ممنوعة من فتح حسابات للمتقاعدين وهذا لا يتناسب الان حسب الوزير مع عمل المصارف في العراق الجديد مشدداً على دعم الدولة للمصارف الاهلية لتاخذ دورها بفاعلية في مجالات شتى لاننا نتجه الى السوق المفتوحة وسيكون البقاء للافضل، مشيراً الى وجود (١٤) مصرفاً اهلياً جاهزاً لفتح الحسابات والاعتمادات بعد ان كان عددها سبعة فقط كما اشاد سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي بدعم مصارف القطاع الخاص الذي يحتاج بنظره الى معرفة ما يجري في الاسواق العالمية، وان البنك المركزي تتساوى امامه كل المصارف من الناحية المالية سواء كانت اهلية ام حكومية وان قضية تطوير المصارف الاهلية بالتدريج قضية اساسية مشددا على انتقال تعامل المصارف الاهلية من القضايا المالية المصرفية الى القضايا التجارية.

عبرة النتائج

قلنا بداية ان علاقة العراق بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي علاقة غير متكافئة بسبب عوامل متعددة ومعروفة، منها ضعف الموقف العام للعراق بسبب اقتصاده المنهك وظروفه الاستثنائية من جهة، وقوة مركزي المؤسستين الدوليتين المادية والتفاوضية وخبرتهما المتراكمة من جهة ثانية وحسب المبادئ التي يعتمدها الصندوق والبنك والاونكتاد فان كل بلد تبلغ قيمة خدمة الدين الى ديونه ١٥٪ او اكثر من قيمة عائدات صادراته يعتبر مفلساً واذا تراوحت هذه القيمة بين ١٥٪-٢٥٪ فهذا يعني ان البلد قد دخل دائرة خطر فقدان السيولة حتى لو كان يدفع مستحقاته السنوية لان هذا الالتزام يتم على حساب حاجاته للتنمية الاقتصادية وبناء عليه فانه لا يستطيع ابداً ان يدفع مجمل دينه الخارجي، اما في حالة العراق فانه سيكون مضطراً لان ينفق ما بين ٣٣٪-٣٥٪ من مداخليه لخدمة ديونه، ولنا ان نتصور موقفه هذا.

كما ان حاجة العراق كما يرى كثير من السياسيين والاقتصاديين تدفعه للتعامل مع هاتين المؤسستين بغض النظر عن سمعتهما او شروطهما القاسية، ثم ان كسب الامم المتحدة ودول كثيرة في مقدمتها الولايات المتحدة والمجموعة الاوربية يعتمد على درجة التعامل معهما، وتقييمهما لحركة اصلاح الاقتصاد العراقي التي تتضمنها تقاريرهما الدورية عنه. ولا ننسى هنا ان قلة الخبرة العراقية وامكانات التفاوض الضعيفة تمثل احد اوجه العلاقة التي تربط الطرفين، وعدم افادة العراق القصوى والمثالية من ارتفاع اسعار النفط لتعزيز اوضاعه الاقتصادية والتقليل من اعتماده على الصندوق والبنك الدوليين وكذلك عدم توجهه للاقتراض من دول اخرى ليست طامعة او قادرة على فرض شروط تضر بمصالحة الوطنية او على الاقل بشروط اقل ضرراً مثل الصين والهند واليابان والسعودية وحتى فنزويلا.

ويبدو ان عدم رغبة العراق او ضعف قدرته على سداد ديونه كانت من عوامل لجوئه الى المؤسستين المذكورتين حيث لو كان راغباً او قادراً لخف تأثيرهما السلبي عليه، ثم ضعف رغبة العديد من الدول خاصة الاسلامية والعربية منها لتشكيل اتحاد مالي يمكن ان يكون بدلاً عن قروض وشروط هاتين المؤسستين مما زاد من عوامل دفع العراق نحوهما. وهناك سابقة يمكن الاخذ بها وهي انسحاب بعض دول امريكا اللاتينية منهما مثلا فنزويلا ونيكاراغوا وبوليفيا والاكوادور التي تخطط لانشاء ما اسمته (بنك الجنوب) ويمكن للعراق ان يلعب دوراً مؤثراً في هذا التوجه ويقوي موقفه سياسياً واقتصادياً على الساحة العالمية اذا ما عمل على التكتل مع دول اخرى ذات اقتصادات قوية او منتجة للنفط ويستطيع العراق تحويل (مكتب استثمار المال الارجنتيني) الذي انشأه للتعامل مع فرص الاستثمار للعمل مع منظمات مشابهة في دول اخرى مما يعطي لجميع اطرافه قوة في التعامل المالي الدولي، والحصول على قوة تفاوضية وتحقيق نوع من الندية مع المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها الصندوق والبنك المذكورين.

ولا ريب في ان سرعة وجدية معالجة مشاكل الاقتصاد العراقي كالتضخم والبطالة والفساد المالي وبطء عمليات البناء واعادة الاعمار ستجعله في وضع اقوى مما هو عليه، وستحقق له وجوداً افضل في ساحة التعاملات المالية دولياً.

وسجل المراقبون المحليون والعالميون حالة عدم وجود الشفافية الكافية في التعامل مع الصندوق والبنك وبحث مشاكل العراق معهما. ولم يكن يترشح عن اللقاءات والمؤتمرات غير القليل من المعلومات عبر اخبار وتصريحات مقتضبة وعامة ولكن التسريبات من قبل اوساط اعلامية ودبلوماسية خارجية كانت تقدم بعض التفاصيل التي تجعل المواطن العراقي على شيء من الاطلاع وتعطي للمحليين والمتابعين ما يعينهم على المتابعة والاستقراء والتحليل.

ان النتائج على الارض تحدد طبيعة العلاقة بين العراقي وهاتين المؤسستين.

الاندفاع نحو الخصخصة من دون دراسة علمية ومراحل متدرجة عاد بالضرر على كثير من الشعوب وتدهور مستواها المعيشي

لم تقم علاقة العراق بالصندوق والبنك على التكافؤ ، فهنا الضعف الاقتصادي والتغارضي وهناك الوزن الدولي وخبرة سنوات الترويض

الاقتصادية خاصة اسعار النفط والسلع الاخرى، فقد ارتبط الاقتصاد العراقي بالدولار، ونشأت ظاهرة (الدولرة) ولا يوجد بلد في العالم بمنأى عن ظاهرة الدولرة المحلية باعتبارها امتدادا للدولرة كنظام للنقد الدولي كما يقول د.همام الشماع في دراسته عن (الدولرة في الاقتصاد العراقي) فهو يبيع نفطه بالدولار ويستورد سلعه المختلفة بالدولار ايضاً.

وقد دفعت العولمة الاقتصادية الدول نحو الدولرة لان الاندماج بالاقتصاد العالمي واعتماد العملة الامريكية في التجارة كبديل عن العملة الوطنية، اضافة الى كونها وسيلة الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على الدول النامية، وبفعلها تستحوذ واشنطن على مكاسب التوسع العالمي في التجارة الدولية خاصة بعد ان اندمجت الكتلة الاشتراكية السابقة في الاقتصاد العالمي وفقدت قدرتها التنافسية واصبح الفكر الرأسمالي صاحب الوجود الاقوى في الساحتين السياسية والاقتصادية ويقول بعض الباحثين عندما تحدث مشكلة اقتصادية في دولة ما او مجموعة دول فان علاجها يكون فقط من اختصاص الولايات المتحدة لانها تراهن على التدخل فيها بواسطة صندوق النقد الدولي حيث انه المؤسسة التي تحافظ على الدولار وترى سلامة الاقتصاد الامريكي من الانتكاس او الاعتلال وان هذه المؤسسة تعنى بشؤون المال والاقتصاد فهي مؤسسة اقتصادية نقدية مالية، اما عملها فهو عمل سياسي واجراءاتها سياسية وتتحرك في ظروف سياسية ولاغراض سياسية.

وما يلاحظ حسب الخبراء انفسهم انه يعد تزايد الديون على الدول النامية ومنها العراق زاد ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها بعد ان حرصت هاتان المؤسستان على ادخال نقل ملكية المشاريع العامة للقطاع الخاص ضمن اليات واجراءات برامج التثبيت والتكيف وطرحت مسالة شراء صكوك الديون باسعار بخسة حيث يتمكن اصحابها من تحويلها الى مساهمات عينية في ملكية اصول القطاع العام في البلد المعني.

وظهرت فكرة المبادلة هذه باعتبارها احدى مقترحات الدائنين كمخرج لحل ازمة الديون الخارجية للدول النامية بعد اندلاع ازمة الديون الدولية في خريف ١٩٨٢ عندما توقفت كل من المكسيك وتشيلي والبرازيل وهي كبرى الدول المدنية في امريكا اللاتينية عن دفع اعباء ديونها وسارع صندوق النقد والقروض المقدمة من جهات رسمية بل تحتاج الى الاموال الخاصة وانه لكي تحصل هذه الدول على هذا النوع من الاموال يجب عليها ان تؤمن البيئة المناسبة والتغيرات الهيكلية التي تحفز مجيء هذه الاموال الى الدول المحتاجة اليها، وفي مقدمتها الاخذ باسلوب الخصخصة ورفع الدعم عن سلع وخدمات اساسية.

ولكون الديون التي تراكمت على العراق منذ نهاية الثمانينيات وصلت الى قرابة (١٤٠) مليار دولار رغم ان اصولها كانت اقل من ذلك بكثير لكن تأخر وتراكم فوائدها زاد من معدلاتها واضيفت اليها تعويضات حرب الكويت التي تسلمت اللجنة الدولية الخاصة بها مطالبات وشكاوى بلغت قيمتها (٣٥٢,٥) مليار دولار وافقت على عدد منها بقيمة (٥٢,٥) مليار دولار وتم دفع قرابة (٢١) مليار دولار منها وتبقى اكثر من (٣١) مليار دولار يجب استقطاعها من عوائد النفط وبنسبة ٥٪ التي توضع في (صندوق التنمية العراقي) الذي انشأته الامم المتحدة، بنصيحة او طلب من صندوق النقد، وينتظر حسم (١٠٠) مليار دولار لصالح الدول والشركات والافراد المطالبين بالتعويضات.

ستراتيجية للاصلاح

ودفع هذا العراق الى مطالبة الامم المتحدة والاسرة الدولية بعد رفع العقوبات الاقتصادية لمساعدته في التخلص من ديونه باعتبار ان شعبه لم يكن مسؤولاً عنها وانها لم تدفع لاغراض تمويل التنمية وانما ستور اولاً وتحقيق التقدم في الاصلاح الاقتصادي المطلوب من وجهة نظره ثانياً.

شروط الخصخصة

ومن الشروط كما يبدو ما هو غير معلن، وكان في مقدمتها التوجه الى الخصخصة التي اقتحمت كمفهوم جديد الساحة الاقتصادية والاعلامية بقوة منذ بضع سنوات وتعتمد على تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص بعدة وسائل واشكال منها البيع المباشر او المساهمة في راس المال او شراء جزء من الاصول او الشراكة في الانتاج والارباح وغيرها، وبالفعل اخذت التصريحات والاخبار تظهر ممهدة لهذا التوجه في العراق الذي اتبعه اسلوب تهيئة الساحة العملية، من خلال الكتابات والندوات والمؤتمرات الداخلية وطرحت عدة صيغ متباينة، بعد ان واجهت الخصخصة رفضاً شعبياً واسعاً وكتابات

لكن كل تلك المساعدات الفنية والقروض المالية لم تكن بعيدة عن بعض الشروط كالذي حدث في عام ٢٠٠٥ حين اشترط الصندوق ان اعادة الاعمار وانعاش الاقتصاد ستتوقف الى حد كبير من قبله حتى اقرار الد

الدول المانحة تصر على تقديم مساعداتها من منظورها الخاص وليس من المنظور المحلي للدول المعنية

توفير الشفافية في التعامل يساعد على الفهم والقبول المقنع

سمعة المؤسستين الدوليتين عالمياً لم تلق ترحاب الدول النامية لاسباب عملية ونتائج مخيبة لآمال الجماهير